

الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي... تجارب واتجاهات

الدوحة - عمران

في هذا المفترق، كانت الحركات الإسلامية هي البديل المنظم، المطروح فعلاً على الساحة السياسية. وبالفعل، أحرزت هذه الحركات الإسلامية، في غالبية الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، قدرًا ملحوظًا من المقاعد في الانتخابات البرلمانية، وهو ما مكّنها من الإمساك بالقرار السياسي في بعض الدول.

لم تعد قضية العلاقة بين الإسلاميين ونظام الحكم الديمقراطي مسألة نظرية، بل تحوّلت، وفي ظلّ وصول الإسلاميين الفعلي إلى السلطة، إلى مسألة سياسية - اجتماعية، خاضعة للاختبار.

في ضوء مؤشرات الممارسة السياسية لهذه المرحلة الانتقالية، اكتسب المؤتمر وموضوعه أهمية خاصة بحيث إن هذا الواقع السياسي الجديد يقتضي بحثًا في فكر الإسلاميين إزاء قضايا الديمقراطية، أو في تجاربهم الحقيقية في الحكم. فالمؤتمر جاء في الوقت المناسب إذ شكل خطوة متواضعة لمرحلة تتطلب الكثير من الجهد لتجسير الحوار بين الباحثين في المجال الأكاديمي وبين الفاعلين والقادة في المجال السياسي.

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات خلال الفترة الواقعة بين ٦ و٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، مؤتمرًا في الدوحة بعنوان: «الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي... تجارب واتجاهات»، بحضور ٣١ باحثًا من مختلف الدول العربية و٢٦ مناقشًا و٢٢ من القادة والشخصيات المهمة في الحركات الإسلامية. وقد صمّم المركز ندوته العلمية على أساس أبحاث محكمة أعدّها للمؤتمر مختصون، تنطرق إلى مواقف التيارات الإسلامية من مسائل نظام الحكم والمواطنة والديمقراطية. وجاء المؤتمر في مرحلة انتقال عربية مفصلية، إذ أخذت مجموعة من أنظمة الحكم العربية الاستبدادية، التي استمرت في الحكم عقودًا طويلة، تنهوى تبعًا*.

* بحثت جلسات الندوة التي امتدت على ثلاثة أيام في خمسة محاور اشتملت العناوين الآتية:

- ١- تجارب المشاركة والتحالفات السياسية ما قبل الثورات: بحث وتحليل وتقييم.
 - ٢- الحضور الجديد للسلفية والسلفية البرلمانية في مجتمعات تتغير.
 - ٣- الإسلاميون وقضايا المواطنة ونظام الحكم الديمقراطي.
 - ٤- الإسلاميون والتحالفات وقضايا المشاركة في النظم الديمقراطية الجديدة.
 - ٥- الإسلاميون والقضية الفلسطينية والمحيط الإقليمي والدولي.
- اختتمت الندوة بجلسة أخيرة طرحت موضوع الإسلاميين وأسئلة الراهن والمستقبل، بهدف البحث العلمي وتعميق المعرفة ببرامح التيارات الإسلامية ومدى توافقها مع متطلبات التحول الديمقراطي.

اليوم الأول

• محاضرة الافتتاح

جاءت في إطار جدلية العلاقة بين الملك والبرلمان منذ نهاية القرن السادس عشر حتى نشوء الديمقراطيات الحديثة.

وتساءل د.بشارة قائلًا: هل من الحكمة البحث في العلاقة بين الدين والمبادئ الديمقراطية؟ ثم أضاف أن محاولة إيجاد علاقة في هذا الصدد لا تخرج عن كونها بحثًا مصطنعًا؛ فما فعله ماكس فيبر لم يكن ربطًا بين دين أو مذهب من جهة ونظم سياسية من جهة أخرى؛ إذ ليس هناك ربط بين الديمقراطية والبروتستانتية كمذهب، وما فعله ماكس فيبر هو الربط فقط بين نمط تدبير في البروتستانتية وسلوك اجتماعي يعزز نشوء الرأسمالية. وذكر بشارة أن الكالفنيين اعتمدوا نهج الزهد، ونظروا إلى العمل كعبادة. كما ذكر أن لهذا النهج أساسًا قويًا في التعاليم الإسلامية، تتعدى القول «حي على الصلاة، حي على الفلاح»، مشيرًا إلى أن الذي ينبغي أن نبحث فيه هو العلاقة بين أنماط التدبير والسلوكات الإيجابية تجاه الديمقراطية. ولاحظ أن الديمقراطية في أميركا أسستها نخبة متديّنة وغير متديّنة معًا، حتى أن ثورة كرومويل الجمهورية كانت ثورة ذات طابع أصولي متديّن، وأول ما فعلته كان منع الخمر، وتحريم البدع الديّنية. فالديمقراطية، كما ذكر د. عزمي، نشأت بالتجربة، وتوسّعت بالتدريج، وكانت الجماهير مستثناة من عملية الإقرار والافتراع. وعلينا أن نميّز بين النخبة المؤسّسة والنخب التي تعيش في نظام يعيد إنتاج نفسه، لأن قواعده أصبحت موضع إجماع، هذا إذا أردنا تأسيس نظام ديمقراطي في الوطن العربي، بعد إرث الاستبداد الطويل، وهو إرث طويل ومشوّه للثقافة، ولم يترك وراءه ثقافة ديمقراطية للمجتمع العربي. وفي الوطن العربي حالات كثيرة من الاستبداد شبه الشمولي كانت قد نفّست الاحتقان بشأن الحريات العامة في جدال تمحور حول الحريات الشخصية. وربط كثير من العلمانيين العلمانية بالملاذات والحريات الشخصية، والعلمانية ليست كذلك. ولذلك تشوّه النقاش، فالعلمانيون

تألف المؤتمر من عشر جلسات اختصاصية، وثلاث محاضرات عامة، وثلاث جلسات حوار ومناقشة مع الممارسين تحت عنوان «الإسلاميون والتحوّل الديمقراطي»، بما مجموعه ١٦ جلسة. افتتح مدير عام المركز العربي د. عزمي بشارة أعمال المؤتمر، بمحاضرة انطلقت من سؤال هل هناك علاقة بين الدين والديمقراطية؟ وأجاب: لسنا الوحيدين الذين يحاولون الربط بين الدين والديمقراطية، لأن هذا الموضوع كان مثار بحث طويل عبر التاريخ الإنساني. لقد سبق أن حاول الغربيون ربط الديمقراطية بالتقاليد اليهود-مسيحية. وقال بعض منهم، في إطار التأسيس للديمقراطية في التقاليد الديّنية، إن من الظلم أن ينحصر إرجاع الديمقراطية إلى أثينا وحدها. فالصحيح، بحسب زعمهم، إرجاع جذور الديمقراطية إلى أثينا والقدس اليهودية (أورشليم)، معًا. وأشار إلى أنه لا يرى أن الأبحاث تتّجه إلى التأسيس للديمقراطية في النص الديّني، بقدر ما هي أبحاث مؤدّجة؛ إذ ليس للدين علاقة بنظام حكم ما. وعلى الرغم من أن من الممكن أن يكون هناك نظام حكم ديني، فإن نظام الحكم الديّني لا يمكن، بطبيعته، أن يكون نظامًا ديمقراطيًا.

كما أن مبادئ الديمقراطية لا تعود حتى إلى أثينا نفسها، كما هو شائع، بل تعود إلى تيار ليبرالي جاء متأخرًا كثيرًا. أمّا مشاركة الشعب في الحكم، فجاءت مع الثورات الديمقراطية في العصر الحديث؛ ذلك بأن الثورات في تجليها الأوّلي منذ القرن الثامن عشر هي محض تمرّد على احتكار السلطة والامتيازات، ويمكن أن تدخل في ذلك لاحقًا الثورة البلشفية في روسيا، وكذلك الثورة الإيرانية. أمّا حين نتحدث عن مبدأ التمثيل، والمساواة أمام القانون، وحق الانتخاب، وفصل السلطات والتوازن بينها، فإن هذه كلها أمور

د. محمد المسفر (قطر) الذي ألقى كلمة تعريفية وافتتاحية تناولت أهمية المحاور المطروحة للنقاش، وعزّفت بالباحثين المشاركين.

قدّم الباحث عبد الوهاب الأفندي (السودان) ورقة بعنوان «الحكم الإسلامي من دون إسلاميين»، تطرّق فيها إلى ضعف مفهوم المواطنة، وجدلية الدولة والحركة في التجربة السودانية التي تمثّل إشكالية البحث المقدّم. وتحدّث عن تقييم التجربة الإسلامية السودانية، ورأى أن هذا التقييم صعب في المرحلة الحالية، لكون التجربة لا تزال قائمة. وفضّل، بدلاً من ذلك، التحدّث عن أزمة التجربة الإسلامية في السودان، خصوصاً في ما يتعلّق بهوية السودان الوطنية في ظلّ انقسام حاد سببه تحييش التيار الإسلامي للهوية العربية في شمال السودان، في حين جُيشت الهوية الأفريقية في الجنوب. وقد ساهم تترس القوى السياسية وراء هذا المعطى الثقافي في تعزيز الاستقطاب، الذي أدى إلى تجزئة الشعب في معسكرات تعادي بعضها البعض.

وقدّم الطيب زين العابدين (السودان) ورقة بعنوان «تجربة الحركة الإسلامية السودانية في مجال حقوق الإنسان»، تحدّث فيها عن ظروف نشأة الحركة الإسلامية السودانية، مُرجعاً تلك النشأة إلى الحراك الطلابي في الجامعات السودانية بهدف منافسة العلمانيين واليساريين وطروحاتهم الفكرية. وفي هذا الجانب، يرى أن الحركة الإسلامية دافعت عن طروحات الديمقراطية النظرية وطبقتها في بعض المراحل التاريخية في السودان، لكنّها وقعت في رؤية مزدوجة تخالف النهج الديمقراطي، وكذلك التحالف مع نظام عسكري «شمولي». وحتّى بعد تسلّم الحركة الإسلامية السلطة، فإنها لم تُصدر دستوراً للسودان إلاّ بعد تسعة أعوام من وصولها إلى الحكم، وبالتحديد في عام ١٩٩٨. كما أنها لم تقبل حتى هذا التاريخ بوجود تعددية سياسية بسيطة.

وقدّم الباحث شمس الدّين ضو البيت (السودان)

كانوا أكثر الناس أخلاقية في القرن التاسع عشر، والأكثر تعصّباً وصرامة في القواعد الأخلاقية، في حين ينقلب النقاش عندنا إلى نقاش بشأن حريات شخصية وتعلّق بالملذّات إلى حد الجنوح إلى الإباحية والانحلال اللذين نجما عن ثقافة الاستبداد التي سمحت فقط بهذا النوع من النقاش، مثلما سمحت فقط بالتنظيم السياسي ذي أسس أهلية، أكانت عشائرية أم دينية أم طائفية... إلخ.

وعلى شاشة عرض، قدّم د. عزمي بشارة في ختام محاضراته نتائج استبيان أعدّه ونفّذه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشأن آراء الجمهور العربي في معنى التدين وربط السياسة بالتدين. وكان قد جرى في هذا الاستبيان استطلاع آراء أكثر من ١٦ ألف مواطن في ١٢ بلداً عربياً. ووضح من نتائج الاستطلاع أن المجموعة التي استُطلع رأيها اختارت لنفسها، بصورة غالبية جداً، صفة «متديّن إلى حد ما» مقارنة بالصفات: «متديّن جداً»؛ «غير متديّن»؛ و«غير مؤمن إطلاقاً». وأوضحت الشرائح التصويرية التي عُرضت أن نحو ٧٠ في المئة ممّن استُطلعت آراؤهم يصفون أنفسهم بأنهم «متديّنون إلى حد ما». ولذلك، فإن الدعوة إلى تطبيق الأحكام الدّينية، كما تطلقها بعض الحركات الإسلامية - على اعتبار أن هذا التطبيق هو طريق الحكم الأمثل - نالت التأييد الأدنى من جانب من استُطلعت آراؤهم. عموماً دلّت نتائج هذا الاستبيان على أن الجمهور العربي هو في غالبيته جمهور وسطي معتدل، وأن نزعة التسامح الدّيني غالبية عليه.

• السودان وقضاياها

بعد المحاضرة بدأ المؤتمر جلساته، فعُقدت ١٦ جلسة وُرّعت كالآتي: ١٠ جلسات اختصاصية، وثلاث محاضرات عامة، وثلاث جلسات حوار ونقاش.

انطلقت الجلسة الأولى تحت عنوان «التجربة السودانية: بين الفكر والحكم والسياسة»، برئاسة

تتوازي مع «البراغماتية» في السلوك السياسي، وأن الحركة الإسلامية كانت دائماً تسعى إلى تبني مبادرات وطروحات جديدة، وهو ما جعلها متقدمة، كحركة سياسية، على غيرها من القوى السياسية. وأورد صلاح الدين أبرز الطروحات الجديدة لدى الحركة الإسلامية، ومنها الفدرالية، واللامركزية التي طرحتها الحركة في الستينيات لمعالجة المشكلة الجنوبية، وكذلك المرونة التي قدمتها في التشريعات المتعلقة بقضايا الأقليات، والمواطنة، والمرأة.

• تونس ومشكلاتها

أدار هذه الجلسة محسن صالح (فلسطين) الذي قدّم ثلاثة متحدثين، كان أولهم أنور الجمعاوي (تونس)، الذي أكد في بداية ورقته «الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة» أن ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كانت فرصة للإسلاميين كي ينخرطوا في النسيج المجتمعي المدني، وفي الفعل في المشهد السياسي. وقد استثمرت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية ماضيها النضالي على أحسن وجه. وأضاف الجمعاوي أن انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ كانت تجربة ديمقراطية منحت حركة النهضة مزيداً من الشرعية بعد فوزها بأغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي، ورأى أن الأداء السياسي لحركة النهضة في الحكم باهت، مقارنةً بأدائها في المعارضة.

وأشار حمّادي ذويب (تونس) في ورقته «الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النصف وسندان الواقع» إلى أن بعض الإسلاميين اضطروا إلى التنازل عن المواقف القديمة المحافظة إزاء المرأة، تفاعلاً مع الضرورة والواقع الجديد، واستجابةً للضغوط الدولية. وفي هذا الإطار، أعلنت حركة النهضة في تونس عام ٢٠١١ أن إقامة الدولة الديمقراطية، التي تُحدّد فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة من دون النظر إلى الجنس أو اللون أو المعتقد، هي المدخل الأمثل لكل إصلاح اجتماعي وسياسي حقيقي.

ورقة بعنوان «تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان»، قال فيها إن الحركة الإسلامية عملت بعد وصولها إلى الحكم (١٩٨٩) على أسلمة الدولة والمجتمع السوداني (تطبيق الشريعة، ١٩٩١). وقد كوّنّت هذه التجربة إشكاليات كبيرة أبرزها أن برنامج الحركة الإسلامية عانى غربة مع المجتمع السوداني المعاصر من خلال استلهاهم قيم لعهد مضى. كما أنه تعارض مع حقوق الإنسان من خلال لائحة عقوبات قادت إلى كثير من الانتهاكات. وعُدّ برنامج الحركة الإسلامية ذا طابع توحيدي، سعى إلى صهر مكونات الشعب السوداني في قالب عربي إسلامي، في حين كانت هذه المكونات تتطلع إلى التعبير عن ذاتها وفردتها. وقد أدى ذلك إلى حالة من الاستقطاب أفضت إلى التجزئة.

كانت المداخلة الرابعة للأستاذ المحبوب عبد السلام (السودان) بعنوان «المدرسة الترابية بين السياسة والفكر وبين السودنة والعالمية الإسلامية: التجربة والمصائر»، ركّز فيها على السيرة الذاتية للشيخ حسن الترابي الفكرية والسياسية، والمساهمات التي قدّمها في التفكير الإسلامي في السودان، خصوصاً بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤. وكان لأفكار الشيخ الترابي دور كبير في حصول ثورة شعبية من التظاهرات والعصيان المدني قضت على الحكم العسكري.

كما تحدث أ. عبد السلام عن تأسيس جبهة الميثاق الإسلامي التي ضمت غالبية النخبة الإسلامية الحديثة في السودان، إذ نجح الترابي في حمل جماعة الإخوان المسلمين في السودان على الانخراط في هذه الجبهة في إطار تفكير دولتي حديث.

وعقب أ. غازي صلاح الدين (السودان) على أوراق الباحثين المشاركين، منتقداً ورقة شمس الدين ضو البيت لأنها أغفلت ما قدّمته الحركة الإسلامية إلى السودان. ورأى صلاح الدين أن ما يميز الحركة الإسلامية في السودان هو المرونة الفكرية التي

• الشيعية السياسية

كان موضوع الجلسة الثانية عن «الشيعية السياسية بين الفكر والممارسة»، وقد ركّز د. النور حمد (السودان)، الذي ترأس الجلسة، على فكرة ولاية الفقيه، كونها تحدّد صورة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي يجعل هذا المفهوم ينشئ إشكالية تتعارض بالضرورة مع مبادئ الحكم الديمقراطي في نهج الحكم.

تناولت د. فرح كوثراني (لبنان) في مداخلتها بعنوان «في نقد محمد مهدي شمس الدين لنظرية ولاية الفقيه» نشأة نظرية ولاية الفقيه، من خلال اجتهادات العلماء الشيعية، وخصوصاً في العهدين الصفوي والقاجاري. وسردت كوثراني تطوّر الاجتهادات الفكرية للعلماء الشيعية، حتّى وصلت إلى الإمام الخميني الذي بلور أسس نظرية ولاية الفقيه إجرائياً، وهو ما أتاح أساساً فقهياً لتشكيل حكومة إسلامية في ظلّ الغيبة. وركّزت كوثراني على نقد مهدي شمس الدين لنظرية ولاية الفقيه، وفق المفهوم الخميني، انطلاقاً من مركزية الأمة كمؤسسة إسلامية. وذكرت كوثراني مسألة «ولاية الأمة على نفسها» كأحد أبرز الانتقادات التي قدّمها شمس الدين لنظرية ولاية الفقيه، التي عدّها متعارضة مع فكرة الغيبة.

وكانت المداخلة الثانية للدكتور طلال عتريسي (لبنان)، وهي بعنوان «تجربة مشاركة حزب الله السياسية في لبنان بين ولاية الفقيه وولاية الأمة على نفسها». وقد ركّز عتريسي على نشأة حزب الله كحركة مقاومة سرّية قبل أن يعلن الحزب عن نفسه عام ١٩٨٥، وكيف كان حزب الله متأثراً بالثورة الإسلامية في إيران وبفكرة الولي الفقيه، مشيراً إلى أن الواقع اللبناني، بأبعاده الطائفية والديموغرافية والجغرافية، فرض على القوى الإسلامية تغيير خطاها وسقف أهدافها. وانطلاقاً من ذلك، يرى عتريسي أن حزب الله اختبر النظام الطائفي في لبنان بتعقيداته المختلفة، وبالتالي كانت المرونة تجاه نظرية

ورصد الباحث حركة النهضة من مسألة تعدّد الزوجات، واستنتج وجود تحولات وارتباك في تلك المواقف. وانتقل بعد ذلك إلى موضوع رئاسة المرأة للدولة لدى الإسلاميين بين الرفض والقبول، مشيراً إلى أن الموقف الحقيقي لرئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، ليس مع تولّي المرأة رئاسة الدولة الإسلامية.

حاول الباحث محمد السيد سليم (مصر) في ورقته «الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١» تقييم أداء التيارات الإسلامية في المجال العام في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير، بحكم دورها المحوري في تحديد مسار الثورة، مع التركيز على جماعة الإخوان المسلمين، كونها ظلّت عنصراً مهماً في السياسة المصرية منذ تأسيسها عام ١٩٢٨. ويعتقد الباحث أن مصر تمرّ بمرحلة صعبة لم يتوقعها أي فرد من الشبان الذين قاموا بالثورة وخطّطوا لها؛ فهؤلاء الذين شاركوا في الثورة فتحوا الطريق لغيرهم لكي يحصد النتائج من دون مشاركة، وهو ما أثار شعوراً بالإحباط العام، خصوصاً مع تفاهم بعض التيارات الإسلامية مع المجلس العسكري لقمع هؤلاء الشبان ونقل السلطة إلى غيرهم عن طريق تكتيكات سياسية متنوّعة.

وعقّب رياض الشيعي (تونس) على المتحدثين، مسجلاً مجموعة من الملاحظات على أوراقتهم. وانتهى إلى نتيجة أساسية هي أن دراسة تجارب الحركات الإسلامية في الحكم قد تنبئ عن اتجاهات تطوّرهما في المستقبل. واستدرك بالقول إن الوقت ربما يكون مبكراً لبناء تصوّر واضح يقربنا من صورة المستقبل. إلا أن ما يمكن الاستفادة به في هذا المجال هو أن هذه الدراسات تحدد المؤشرات الضعيفة، فضلاً عن المؤشرات القوية، التي تنبّه إلى مخاطر الانزلاق في هذه التجربة أو تلك.

والمكونات التي ساهمت في تشكيلها وظهورها، معتبراً أن الظاهرة الحوثية مشكلة معقدة اختلطت فيها عناصر الفكر والتربية والسياسة والتاريخ والجغرافيا والأيدولوجيا والتنمية والمنافع المتناقضة، الأمر الذي يقتضي استصحاب ذلك كله عند البحث فيها، والسعي نحو معالجتها. وكشفت الدراسة أن موقف الحركة الحوثية من الآخر القريب والبعيد موقف سلبي؛ فالحركة لا تعترف بحق الآخر بمستوييه، من منطلق الامتياز الذي يعتقد الحوثيون أنهم يمتلكونه.

وحاولت ورقة محمد الأفندي (اليمن) تحليل تجربة التجمّع اليمني للإصلاح في اليمن، في المشاركة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الحكم، ومناقشتها، قبل ثورة التغيير السلمية في اليمن وبعدها. فالتجربة تُظهر أنّها كانت ولا تزال ثرية. وقد تركت دلالات واسعة ومهمّة على تعميق قيم الحوار والتعايش والقبول بالآخر وترسيخها من جهة، وعلى ترايط مسارات العمل الدعوي والتربوي والسياسي في إطار الكيان السياسي للإصلاح المعروف بالتجمّع اليمني للإصلاح، من جهة أخرى.

وعقّب على الأوراق الثلاث عبد الوهاب الأنسي (اليمن)، مشيراً إلى أن قضية الزيدية تختلف عن المذهب الهادوي، لأن الإمام زيد لم يكن صاحب مذهب، بل كان مجدداً للفكر السياسي. ورأيه في الإمامة أن الإمام هو من يختاره الناس، وهذا هو مذهبه، بينما الهادوية هي تحوير لبعض عبارات الإمام زيد، وهي (أي الهادوية) أقرب في الجانب الفقهي إلى المدرسة الحنفية. وأكد الباحث أن الحركة الحوثية حركة فكرية احتوت جميع التوجّهات الشيعية بعد الثورة الإيرانية.

اليوم الثاني

ترأس الجلسة د. محمد الأحمر (السعودية)، وافتتحها معرّفًا بالمشاركين وبمحاور الجلسة. بدأت

ولاية الفقيه التي طرحها في وثيقته عام ٢٠٠٩، تختلف عن وثيقته الأولى عام ١٩٨٥.

وعقّب توفيق سيف (السعودية) قائلاً إن رؤية الخميني لنظرية ولاية الفقيه قبل الثورة الإيرانية تغيّرت عمّا بعدها لناحية السلطة المطلقة؛ فقبل الثورة كان الخميني يرى أن السلطة المطلقة هي للدولة الإسلامية، في حين أصبحت هذه السلطة في يد الولي الفقيه بعد الثورة، انطلاقاً من مقولة رئيسة أُطلقت، وهي: «كل حكومة لا يرأسها معصوم غير مشروعة». ويرى توفيق سيف أن التغيير الفكري، سواء لدى الخميني أو في حالة حزب الله، يعود إلى خلاصة التجارب، وهو ما يدفعنا إلى القول إن الإنسان يصنع «نمطه الديني».

• اليمن وسياساته

افتتح الجلسة محمد المصري (الأردن) بكلمة قصيرة، قدّم بعدها الباحثين المشاركين. وبدأت الجلسة بورقة الباحث فؤاد الصلاحي (اليمن) «الإسلاميون في اليمن: براغماتية سياسية وجهود أيديولوجي»، الذي قدّم رؤية تحليلية لمسار تشكّل الإسلاميين في اليمن ودورهم السياسي والاجتماعي، مع الإشارة إلى طبيعة القاعدة الاجتماعية التي يعتمدون عليها، وتنوعها. ويأتي ذلك كله في سياق تجديد آليات العمل السياسي وتطويرها واستمرار الجمود العقائدي، خصوصاً في ما بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي فرضت عليها استخدام خطاب منفتح. وقد واكب ذلك خطابٌ إعلامي يعزّز هذا الانفتاح، مع بقاء آرائهم الثابتة بشأن المرأة، ومدنية الدولة، واعتبار الديمقراطية آليات وإجراءات لا منظومة متكاملة من القيم والثقافة والمؤسسات.

وتناول أحمد الدغشي (اليمن) في ورقته «الحركة الحوثية: الخلفية الفكرية والتربوية وانعكاساتها السياسية» الخلفية الفكرية التربوية للظاهرة الحوثية، من حيث تعريفها، ونشأتها، وأبرز العوامل

إلى أن الحركات والمجموعات السلفية شهدت في مصر بعد ٢٥ يناير دخولاً متزايداً إلى ساحة العمل العام، والعمل السياسي بصورة خاصة. وقد اتخذ ذلك الدخول مظاهر متعددة، وصوراً متباينة، كان جوهرها المشاركة في جميع الحوادث الكبرى والأساسية بعد ٢٥ يناير. وقد توج هذا التوجه بالمشاركة في انتخابات مجلس الشعب والشورى عبر التحالف الإسلامي. وخلص جعفر إلى أن المجموعات السلفية لم تستفد كثيراً من تجربة وجود أعضائها في العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بشكل فاعل منذ عام ١٩٨٤، وهي تراجع نهجها وسلوكها بناءً على تجربتها الذاتية.

• المواطنة والدولة

ترأست منى أنيس (مصر) هذه الجلسة، وافتحتها بتقديم المتحدثين، وكان أولهم كمال عبد اللطيف (المغرب) الذي قال إن الذي يجري في الوطن العربي هو انتقال سياسي لا انتقال ديمقراطي. وأضاف أنه ينبغي أن نتواصل مع مكتسبات الإنسانية ونستفيد منها لكي نستطيع امتلاك ناصية الإبداع والعباءة والإضافة. وقال: «استفاد العرب والمسلمون من كل مكتسبات الدولة الساسانية الفارسية، خاصة في مجال تنظيم الحكم والدواوين، فلماذا لا نستفيد نحن اليوم من الديمقراطية ومكتسبات الحداثة».

وأشار سامي الخزندار (الأردن) في مداخلته عن «منظور الحركات الإسلامية تجاه العلاقات الدولية: التطور والمضامين والممارسات» إلى أن حركات الإسلام السياسي تُصنّف ضمن الفاعلين دون القومية والعابرين للقومية، بسبب امتدادها واتصالاتها الخارجية داخل الدول العربية، وفي معظم القارات. وتتمثل عناصر تأثيرها في السياسات الخارجية للدول العربية في ثلاثة جوانب: الأول، ارتباطها الوثيق ببعض القضايا العربية ذات التعقيدات الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والثاني، قدرتها الكبيرة على

المداخلة الأولى بورقة قدمها إبراهيم بيومي غانم (مصر)، تحدّث فيها عن معالم وصول الإخوان المسلمين إلى قمة هرم السلطة في مصر، بعد أول انتخابات رئاسية تعددية، وذات صدقية، بعد فترة طويلة من المحن القاسية التي واجهها الإخوان المسلمون نتيجة سياسات النظام السابق.

وأشار بيومي إلى أن الإخوان المسلمين وجدوا أنفسهم، في السياق الانتقالي للثورة، بين نقيضين: أولهما نخبة علماء الدين، أكانت تنتمي إلى جماعة الإخوان ذاتها أم إلى «الأزهر الشريف»، أم إلى جماعات إسلامية أخرى، كالسلفية، أم إلى تكوينات علماء دين أهلية أخرى، مثل «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح». وثاني النقيضين هو «النخبة الفكرية» ذات المرجعية العلمانية.

كانت المداخلة الثانية للأستاذ خليل العناني (مصر) بعنوان «السلفية السياسية في مصر: تفاعلات الدين والأيديولوجيا والسياسة في المجال العام»، رأى فيها أن الخروج السلفي إلى الفضاء العام يمثل إحدى ثمار الثورة المصرية؛ فقد ظلّت التيارات السلفية عقوداً طويلة حبيسة المناهج والرؤى التقليدية في مسارات الحركة والنشاط السياسي، ولأسباب مختلفة، بعضها عقدي أيديولوجي، وبعضها الآخر سياسي تكتيكي. ورأى العناني أن ثورة ٢٥ يناير نجحت في إعادة تشكيل الخريطة الدينية في مصر. وكان من أبرز نتائجها نزوع السلفيين القوي باتجاه العمل السياسي. وخلص إلى أن انطلاق الحركة السلفية للعمل في الفضاء السياسي أدى إلى حدوث تحولات في التيار، سواء كانت مقصودةً أو لا. وزعم أن هذه التحولات أثرت في خطاب السلفيين السياسي والفكري، مثل الابتعاد عن المطلق، والاتجاه إلى النسبية، وانتقالهم من الحديث عن الحلال والحرام إلى طرح قضايا اجتماعية ومعيشية.

وأشار هشام جعفر (مصر) في مداخلته عن «إشكاليات الانتقال من الدعوي إلى السياسي»

• الإسلاميون والممارسة

بدأت الجلسة بكلمة تعريفية لرئيس الجلسة د. وجيه كوثراني (لبنان)، الذي أعطى الكلمة بعدها للباحث الفلسطيني عدنان أبو عامر (فلسطين) ليقدّم ورقته عن «تجربة حماس في الحكم ٢٠٠٦-٢٠١٢». وقد أشار أبو عامر إلى خصوصية تجربة حماس في الحكم، من خلال ميزتين: الأولى أنها جرت تحت الاحتلال الإسرائيلي، والثانية أنها لم تنتقل انتقالاتاً جغرافياً من مكان إلى آخر، بل انتقلت من المعارضة إلى السلطة، من الدعوة إلى السياسة بعد انتخابها ديمقراطياً.

وذكر أن حماس حاولت في العام الرابع من حكمها أن تحظى بالاعتراف الدولي كحركة مقاومة لا تُدرج ضمن لوائح الإرهاب. وكان ذلك يتطلب بعض الخطوات والتصريحات السياسية التي تبين استعدادها للتعامل مع الأمر الواقع في فلسطين، وضمن مبادئ المقاومة، وهذا ما شكّل إحدى أبرز المراجعات وإعادة الحسابات التي فرضتها حماس على نفسها بفعل تجربتها في الحكم.

وتحدث د. مهتد مبيضين (الأردن) عن «الإخوان والدولة الأردنية من المشاركة إلى المغالبة»، مشيراً إلى ظروف نشأة حركة «الإخوان المسلمين» في الأردن متحالفة مع النظام (الملك)، الذي كان يرغب في وجود جماعة دينية يتحالف معها أمام القوى السياسية الأخرى، وهو ما جعل العلاقة بين الملك حسين بن عبد الله وجماعة الإخوان المسلمين جيدة خلال الستينيات والسبعينيات. وذكر مبيضين أن النظام الأردني انتبه بعد عام ١٩٩٣ إلى حضور جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع، وعمد إلى محاصرتها وتقليص نفوذها، من دون اللجوء إلى الصدام المباشر معها. وأشار إلى أن جماعة الإخوان المسلمين أصدرت في العام ٢٠٠٥ وثيقة للإصلاح عدّها البعض متناغمة مع الطروحات الأميركية بخصوص التغيير والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط آنذاك، لكنها أحدثت توتراً جديداً مع النظام الأردني. وتعمّق

التعبئة السياسية والأيدولوجية للمجتمعات، والثالث، وصولها إلى مواقع صنع القرار الرسمي في بعض الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي.

وقال رشيد مقتدر (المغرب) في ورقته عن «القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة خلال الربيع العربي وبعده» إن الحديث عن موضوع القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة مع القوى السياسية، اليسارية، أو الليبرالية، أو غيرها، يطرح إشكالية كبرى تتمثل في إدماج القوى الإسلامية داخل أنظمة الحكم. ويتفرّع عن هذه الإشكالية الكبرى إشكالات مركزيان، أولها علاقة الإسلاميين بالأنظمة الحاكمة، وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة من طرف كلا الطرفين، ونوعية التكتيكات المتبعة، وآخرهما يتحدد في استجلاء علاقة الإسلاميين بخصومهم السياسيين ومنافسهم الأيدولوجيين، وذلك بدراسة نوعية التحالفات السياسية المبرمة وسياقاتها وأهدافها، والعمل على فهم المنطق المحرّك لها بعيداً عن المسوّغات الأخلاقية والتبريرات الأيدولوجية.

وأكد الباحث أن الإسلاميين المشاركين في اللعبة السياسية سعوا إلى التميّز من باقي الفاعلين بصوغ خطاب أخلاقي ينهل من المرجعية الإسلامية. وقد نجم عن هذا الاختيار السياسي تعرّضهم لضغوط النظام السياسي، ولمواجهة مفتوحة مع خصومهم الأيدولوجيين والسياسيين، الأمر الذي اضطرّهم إلى تقليص حدة هذه الخطابات كي تبدو أكثر مرونة واعتدالاً.

وعقّب سالم الفلاحات (الأردن) بتأكيد أنه يتفق مع معظم ما جاء في الأوراق. وأشار إلى أن مسمّى الإسلاميين غير دقيق، لأنّه يميّز بين الناس. وأكد أن الثورات العربية هي تحوّل تاريخي لا تحوّل سياسي فقط، مشيراً إلى أن التجربة الإسلامية تحتاج إلى وقت لكي تظهر نتائجها، كما يحتاج أصحابها إلى بذل أقصى جهدهم لإنجاح تجربتهم.

الديمقراطية أضحت من القضايا الخلافية الأساسية بين الإسلاميين وغيرهم في العالم العربي. وانتهى إلى أن الإسلاميين يعيشون بالفعل حالة تحوّل حقيقية سياسية وفكرية. وقال إن هذه الحقيقة تبدو بوضوح من خلال رصد جدلية الفكر والواقع في المشروع الإصلاحية لدى الإسلاميين المعتدلين، انطلاقاً من موضوع الديمقراطية؛ فالتحوّل التاريخي الكبير الذي يعيشه الوطن العربي منذ شهور هو تحوّل في الأفكار والقناعات ومنهجيات الإصلاح، إضافة إلى أنه تحوّل في البنى والأنظمة السياسية، وقد مسّ جلّ القوى الاجتماعية الفاعلة في الوطن العربي.

وأشار الباحث محمد همام (المغرب) في ورقته «الإسلاميون المغاربة والديمقراطية: جماعة العدل والإحسان نموذجاً» إلى أن قاعدة الحركة الإسلامية المغربية توسّعت على حساب المساحات التي كان يستغرقها تيار التغريب والإلحاق والتبعية. كما أنها استطاعت استقطاب عدد هائل ممن كانوا على الهامش؛ فقد أعادت الحركات الإسلامية المغربية الحيوية في المجتمع إلى معنى الانتماء إلى الإسلام بأبعاده، الأيديولوجي منها والاجتماعي والسياسي.

وأضاف أن الحركات الإسلامية المغربية أصبحت مكوّناً أساسياً في الواقع السياسي والاجتماعي المغربي، بل قفز الربيع العربي بجزء كبير منه إلى المشاركة في السلطة وتدبير الشأن العمومي من خلال رئاسة الحكومة، وذلك بتحالف مع مكوّنات حزبية وسياسية مختلفة ومتناقضة، وهو الأمر الذي طرح على الحركات الإسلامية تحديات جديدة على مستوى التجديد الفكري والتنظيمي والنضج السياسي، بما يجعلها قادرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة.

وحاول الباحث عبد العالي حامي الدين (المغرب) في ورقته «الإسلاميون ومسار التحوّل الديمقراطي في المغرب، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية» أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة، بغرض فهم التحوّلات السياسية الجارية في المغرب في ضوء

التوتّر عام ٢٠٠٦ عندما ضيّقت الحكومة على مؤسسة خيرية هي الذراع المالية للحركة الإسلامية.

وعقّب الباحث أبو العلا ماضي (مصر) على الأوراق، ورأى أن تجربة حماس هي تجربة حركة مقاومة أصبحت في السلطة، في حين أن تجربة الحركة الإسلامية في الأردن تجربة حركة معارضة لم تصل إلى السلطة، وهي أشبه بنموذج الحركات الإسلامية العربية. ورأى أن وجود حركة المقاومة في السلطة يُحدّث لديها ارتباطاً كبيراً لأن ذلك يتطلّب نهجاً فكرياً وممارسة مختلفين.

• المغرب: التحالفات والمشاركة

ترأس كمال عبد اللطيف الجلسة، وافتتحها بمقدمة قصيرة قدم بها الباحثين المشاركين إلى جمهور الحاضرين. وكان أول المتحدثين من أصحاب الأوراق المقدمة، عمر أحرشان (المغرب) الذي أشار في بداية ورقته «الإسلاميون وبناء النظام الديمقراطي: أي دور لأي مستقبل؟» إلى طبيعة النظام المغربي، الذي يتأسس على الملكية التنفيذية التي تجمع السلطات كلها في يد الملك. كما أشار إلى صفة الملك الدينية، أي إمارة المؤمنين، وهي صفة تحوّل الكثير من الصلاحيات التنفيذية.

وعلى هذا الأساس، يرى الباحث أن الدستور المغربي بعيد جداً عن الديمقراطية شكلاً ومضموناً، علماً أنه دستور أقلية قاطعته غالبية الشعب المغربي، كما قاطعت الانتخابات التشريعية التي أفرزت بدورها حكومة الأقلية المؤسّسة على منطق الثقة والتوافقات السياسية الظرفية، الذي يناقض تماماً مبادئ الإرادة الشعبية والبرمجة الحزبية.

وحاول الباحث محمد جبرون (المغرب) في مداخلته «الإسلاميون في طور تحوّل من الديمقراطية الأداة إلى الديمقراطية الفلسفية» تسليط الضوء على موقع الإسلاميين وهم في طور التحوّل، انطلاقاً من حالة «حزب العدالة والتنمية» المغربي، مشيراً إلى أن قضية

والأحزاب السياسية الإسلامية العراقية»، التي تنامي نفوذها كثيرًا منذ عام ١٩٧٩، مع متغيرات إيران وحوادثها، واحتلال السوفييات لأفغانستان في ذلك العام. وشرح الباحث كيف تنامت النزعات الطائفية لتغدو مفضوحة ومعلنة في مؤتمر لندن، قبل سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣، فكان أن هيمنت القوى الطائفية على مقاليد السلطة في العراق بعد الاحتلال، وحازت ثقة الأميركيين حتى يومنا هذا. ورأى الجميل أن العراق عاش على مدى عشرة أعوام مأساة طائفية دامية، أذكاها المحتل الأميركي بتقسيم المجتمع العراقي إلى ثلاثة مكونات رئيسية: الشيعية، والسنة، والأكراد، فافتقدت المواطنة نهائيًا بعد أن كانت قد أفرغت من محتواها على مدى ثلاثين عامًا مضت، وسحقت الأقليات السكانية الأخرى.

وكانت المداخلة الثانية للدكتور رشيد خيون (العراق) تحت عنوان «تاريخ الإسلاميين وتجربة حكمهم للعراق»، ركّز فيها على أن تجربة العراق مع الإسلام السياسي مختلفة عنها في البلدان الأخرى، وذلك لطبيعة المجتمع العراقي، من حيث إنه متعدّد قوميًا ومذهبيًا ودينيًا.

ورأى خيون أنه لم تحدث بعد الغزو الأميركي أي مواجهة بين مدن ومحلات وقرى وعشائر؛ أي أن المجتمع العراقي لم ينقذ إلى حرب أهلية، وإنما كانت المعارك والتصفيات الموجودة تحدث بين الجماعات المسلّحة، ويقع ضررها على بقية الأهلين، أكان ذلك في القتل أم في التهجير الطائفي.

وشدّد على أن علاقة الإسلاميين بالسلطة في العراق تختلف عنها في دول أخرى، لأن سقوط النظام العراقي كان عن طريق الغزو الأميركي، ولأن سد الفراغ عن طريقهم كان تحصيل حاصل، بسبب غياب القوى العلمانية أو الليبرالية، وبسبب وجود المؤثر الإيراني في المشهد العراقي ضمن التحالفات السابقة مع المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية.

مسار التحوّل الديمقراطي، الذي انطلق في أعقاب الرجة الثورية التي أطلقتها التظاهرات الاحتجاجية يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١، ودور حزب العدالة والتنمية في قيادة التحالف الحكومي المكوّن من أربعة أحزاب سياسية خلال هذه المرحلة. وأضاف أن هذه التحوّلات تبقى مفتوحة على «فرضية المناورة السياسية»، والمقصود بها أن ما يحصل اليوم في المغرب من تحوّلات سياسية هو محاولة لامتنصص غضب الشارع، وستنتهي بالالتفاف على مطالبه الأساسية. أمّا الفرضية الثانية، فهي «فرضية الانتقال الديمقراطي»، وتتأسس على أن المغرب يمرّ فعليًا بمرحلة انتقال ديمقراطي حقيقي ستؤدي في النهاية إلى إقرار تحوّلات ديمقراطية حقيقية، تكون لها انعكاسات ملموسة على مسار التنمية في البلاد.

وعبّر محمد جميل منصور (موريتانيا) في تعقيبه عن اتّفاقه إجمالاً مع بعض ما جاء في أوراق عدد من المتدخّلين، واختلافه مع البعض الآخر، مؤكّدًا أن تجربة الإسلاميين في المغرب لا تزال في حاجة إلى الوقت لكي تُبرز نتائجها، وهي مطالبة في المقابل بالمزيد من العمل والجهد لتنفيذ وعودها.

• العراق وأزمة الهوية

انطلقت الجلسة الثالثة برئاسة د. زكي ميلاد (السعودية) تحت عنوان «في التجربة العراقية». وقد بدأها بكلمة موجزة تناول فيها كيف أن العراق يتميز بتجربة خاصة اتّسمت بالأهمية والتأثير في المجال العربي من جهة، واكتسبت من جهة أخرى سمة الحساسية والتعقيد أيضًا، وهذا ما يتطلّب النظر إلى هذه التجربة بعقل بارد. ورأى ميلاد أن التجربة العراقية تبدو عليها سمة التشتت والانقسام. وأكد ميلاد أن على التجربة العراقية أن تتصالح مع نفسها، شرط أن تتخذ من الديمقراطية نهجًا وسبيلًا.

ثم جاءت مداخلة د. سيّار الجميل (العراق) التي ركّزت على «إشكاليات التسييس الطائفي في الحركات

• الإسلام والسياسة

ورقته: «الدولة والمواطنة في فكر الإسلام السياسي المعاصر وتجربته» الفصل المنهجي بين ميداني العقيدة الدينية (العقائد والعبادات) والمنجز الحضاري للحدثة الذي تمثله التراكمات (المعاملات)، التي حدثت عبر التاريخ في مجالي المجتمع والسياسة.

ويرى أن ما جعل الإسلاميين يتجاوزون جميع الموانع الكابحة في وصولهم إلى قيادة بلدان الربيع العربي، يعود إلى ثلاثة عوامل: أولها: مستوى شعبي واضح من النضج أساسه التسامح إزاء ضحايا الأنظمة الساقطة، والرغبة في صوغ عقلية جديدة انفتاحية، ترفض الاستبعاد والاستثناء. وثانيها: قيام الجماعات الإسلامية بمراجعات سياسية وتنظيمية لا تهدف فقط إلى تصحيح بعض جوانب الصور النمطية عن الإسلاميين، وهو أمر ضروري، وإنما تهدف أيضاً إلى الاتجاه إلى توافقات عامة مع مطالب مجتمعاتها بخصوص ملامح الدولة المقبلة في الواقع العربي، الدولة التي يمكن إجمالها في الدولة الديمقراطية المدنية التي تحقق العدالة والمساواة والمشاركة. أما ثالثها، فهو البيئة السياسية العامة، في المنطقة والعالم، التي تميل نحو تجربة الجماعات الإسلامية وتحوّلاتها في المنطقة العربية واختبارها، ورؤية ما إذا كان في إمكان إسلاميي بلدان الربيع العربي تقليد تجربة الإسلاميين في تركيا أو مقاربتها.

وعقب عبد الله جاب الله (الجزائر) على ما جاء في الأوراق، متناولاً أفكار المتدخلين وطروحاتهم، خاصة الأفكار التي يعتقد أنها غير صحيحة، مثل فكرة عدم وجود نظريات إسلامية لمسألة الحكم. وأكد أن القرآن يضع الحكم إلى جانب قضايا أخرى في الحياة، وهو ما يثبت أن الإسلام منهج حياة شامل ومتكامل. ثم أشار إلى تجربة الإسلاميين في الجزائر في حوارهم مع العلمانيين بكل أشكالهم وأهدافهم.

• الإسلاميون والتحوّل الديمقراطي

افتتح د. أحمد موصلي (لبنان) هذه الجلسة النقاشية

تناولت الجلسة الثالثة موضوع «الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة»، فأشار الباحث أحمد موصلي (لبنان) إلى أن من المتوقع أن يؤدي الدين في النظام العالمي الجديد، الذي هو في طور الظهور، دوراً أساسياً في السياسات الدولية والإقليمية، وهذه هي الحال، سواء تظاهر هذا الدين في حركات إسلامية شعبية أو كعنصر ديناميكي من عناصر الحضارات العالمية.

وتناول موصلي علاقة الخطاب الإسلامي بالديمقراطية، مشيراً إلى بعض النماذج، وتساءل في الختام: هل سيكون خطاب الإسلاميين بخصوص الديمقراطية والتعددية حقيقياً أو مرحلياً ومائلاً لخطاب كثير من القوميين وغيرهم ممن سطا على الحكم باسم فكر سياسي جديد، وأيديولوجيا تحررية، سرعان ما تحوّلت حقيقة إلى نقيضها من ظلم وقهر وتبعية وتخلّف؟

وأشار معتر الخطيب (سورية) في ورقته «الوسطية وفقه الدولة بين الرؤية والبراغماتية» إلى أن مصطلح «الوسطية» يشكّل اتجاهًا عريضاً ينعت نفسه به، حتى قيل: إنه «يستقطب غالبية المفكرين والناشطين في الوسط الإسلامي».

وتركزت ورقة الباحث على تجربة الإخوان المسلمين، إذ أشار إلى أن سقوط الخلافة وقيام الدولة الوطنية فرضاً فكرة التمثيل نفسها، لذلك حاول حسن البنا الملاءمة بين بعض المفاهيم الحديثة والموروث، فقرّر أن نظام الحكم يقوم على ثلاث دعائم: مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها. وأكد ضرورة تأسيس فقه سياسي إسلامي معاصر يساير التحوّلات الحضارية الكبرى التي تعرفها الأمة، ولا حرج في هذا المجال من الاستفادة من التجربة الغربية في تأسيس الدولة وتداول الحكم.

وحاول الباحث عبدالله تركماني (سوريا) في

ودعا غازي صلاح الدين (السودان) في مداخلته إلى مقاطعة التجارب والنماذج الديمقراطية للشعوب، ومحاولة استخلاص نموذج ديمقراطي للحركات الإسلامية على افتراض أن النظام الديمقراطي متطور، ولما يصل إلى كماله. وطالب الحركات الإسلامية بأن تركز في ابتداء نموذجها الديمقراطي على الجانب الدنيوي والجانب الأخروي الذي هو ركن مهم في حياة المسلمين، وذلك بإيلاء فكرة العدل أهمية قصوى ولو كانت على حساب الحرّية، ولكن من دون أن تنفيها.

أما المداخلة الأخيرة، فكانت لرئيس حزب الدعوة السلفية في مصر ياسر برهامي (مصر) الذي ميّز بين السلفية التقليدية والسلفية الجهادية التي تتخذ من العنف سبيلاً لتحقيق الحكم الإسلامي. وركّز برهامي على اتّجاه يؤمن بالعمل السياسي ويتعامل مع قضية الديمقراطية تعاملاً جدّياً. وشدّد على أن الإسلام منهج متكامل يرفض الفصل بين الدّين والسياسة، وأن الإسلام جاء لينظّم حياة الإنسان الشخصية، وينظّم دولته، أكان في السياسة أم في الاقتصاد، في جميع الجوانب الأخرى، وهو ما تؤمن به الدعوة السلفية.

تلت التعقيبات المداخلات، وكان أولها للدكتور عبد الناصر الجابي (الجزائر) الذي ركّز على ما قاله أ. جاب الله، متحدثاً عن وجود نوعين من الإسلام السياسي في الجزائر، الأول هو الإسلام الجذري، وتمثله جبهة الإنقاذ التي خلت من قيادة سياسية معروفة تطرح رؤية واضحة، يقابله نوع ثان هو تيار إسلامي أقرب إلى الفئات الوسطى، ويمثّل تيار الإخوان المسلمين ويريد المشاركة في اللعبة السياسية. وكان التعقيب الثاني لشمس الدّين ضو البيت (السودان)، الذي ذكر أن تجربة الحركات الإسلامية في السودان طويلة في الحكم، واستمرت خمسة وعشرين عاماً، ولم تكن نتائجها إيجابية، لأنّها قارت الديمقراطية في إطار الأغلبية المسلمة فقط، من دون

بالتعريف بالمتدخّلين، وأعطى الكلمة للشيخ حارث الضاري (العراق) الذي بدأ مداخلته بتقديم لمحة موجزة عن أوضاع العراق الحالية، مركزاً فيها على الضّيم والأذى اللذين لحقا بالعراق جرّاء الاحتلال الأميركي منذ عام ٢٠٠٣. وأشار إلى استراتيجية الاحتلال في استجلاب نخبة وشخصيات سياسية حكمت العراق، وهي لا تنتمي إليه من ناحية الولاء والثقافة، وذلك بعد تزوير الانتخابات، الأمر الذي فتح الباب أمام تدخّلات إقليمية بغطاء طائفي، وخاصة من جارة العراق (إيران).

ورأى الضاري أن تجربة الإسلاميين في العراق مثيرة للشفقة لعدة أسباب، أولها عدم وجود ديمقراطية حقيقية، وثانيها أن العراقيين لم يعرفوا من الديمقراطية سوى التصويت الذي ارتكز على أسباب فرعية وطائفية، وثالثها أنه لم تكن للأحزاب الإسلامية تجربة ديمقراطية، بل خضعت لإملاءات الأميركيين وإيران، ورابعها أنه لا يوجد ديمقراطية مع وجود القمع المفرط، وخامسها أن الديمقراطية في العراق لم تكن لتغطّي على العملية السياسية التي قامت على أساس طائفي.

وكانت المداخلة الثانية لعبد الله جاب الله (الجزائر) الذي قسّم فيها الحركات الإسلامية من خلال نظرتها إلى الديمقراطية، واختلاف وجهات نظر أصحابها، وتمسّ بعضهم تجاهها ومخاصمتهم لها في بعض الأحيان، عندما شاركوا الأنظمة الديمقراطية وتشاركوا معها. وقد أشار جاب الله إلى التجربة الجزائرية، حيث وُجد نظام يجمع الحرّيات ويرفض المشاركة السياسية، وذكر بالانتخابات الديمقراطية التي جرت في الجزائر عام ١٩٩٣، وفاز الإسلاميون بها، فانقلبت السلطة على نتائج الانتخابات، بعد أن أعلنتها في الصحيفة الرسمية، وأعدت نهجها القمعي. واتهم جاب الله التيار العلماني المتشدد بالتخندق مع السلطة في حربها على المسار الديمقراطي ونتائجه.

الأمة في اختيار من يحكمونها، ومحاسبتهم وعزلهم إن لزم الأمر.

وشدد المتحدث الثالث في الجلسة، الأمين العام السابق لتنظيم الإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات (الأردن)، على أن الإصلاحات التي قام بها النظام مؤخرًا إصلاحات شكلية، وقد أفرغت من محتواها في الوقت الذي يتزايد الحراك في الشارع الأردني.

وعن أسلوب قيادة التنظيم في الأردن قال الفلاحات: «لدينا ثلاثة مراقبين عامين سابقين للإخوان لا يزالون على قيد الحياة، وأربعة أمناء، ولدينا قانون يمنع ترشّح المراقب لأكثر من فترتين». وعن مسار الديمقراطية الأردنية، قال: «في ١٩٥٦ كانت أول حكومة برلمانية حزبية منتخبة وآخر حكومة حتى اللحظة في الأردن».

وحاول المتحدث الرابع، الناشط الشبابي المصري إسلام لطفي (مصر)، أن ينتقد بعض المسلكيات السياسية الإسلامية المصرية، إذ قال: «لا بد من وجود مراجعات سياسية وفكرية حقيقية لدى الإسلاميين (خاصة السلفيين) فيما يخص الديمقراطية والحكم». وانتقد لطفي في المقابل أسلوب القوى العلمانية المصرية بقوله: «على القوى العلمانية ومن تطلق على نفسها قوى مدنية أن تعالج حالة الرخاوة التنظيمية الشديدة لديها، وأن تكون هناك تفرقة بين الصراع بغرض إضعاف المواقف الحزبية وبين الصراع لإضعاف الدولة».

• المحاضرات الثلاث

اشتمل المؤتمر على ثلاث محاضرات ألقاها ثلاثة من قادة الحركة الإسلامية في الوطن العربي، وهم حسن الترابي، وزعيم حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل.

استهل د. حسن الترابي (السودان) محاضره بحديث

المواطنة السودانية. وجاء المعقّب الثالث خليل العناني (مصر) الذي تحدث عن ثلاث نقاط: أوّلها العلاقة بين الديمقراطية والطائفية، وهذا ما يثير سؤالاً عن جاهزية المجتمع العربي للديمقراطية. وثانيها أن الصراع الإسلامي - الإسلامي داخل الجزائر كان ضارًا بالحركات الإسلامية التي لم تنجح في إنتاج مراجعة شاملة لتصويب مسارها. وثالثها الحالة المصرية، التي رأى ضو البيت أن مداخلة ياسر برهامي بشأنها تحمل نوعًا من الانتقائية، إذ خرجت الدعوة السلفية في تظاهرات حول قضايا إسلامية، في حين امتنعت عن الدعوة إلى المشاركة في الثورة المصرية.

اليوم الثالث

في اليوم الثالث من المؤتمر افتتح عبد الوهاب الأفندي (السودان) الجزء الثاني من الجلسة النقاشية ثم تولى إدارتها. وكان الباحث السنوسي بسيكري (ليبيا) أوّل المتحدثين، فألقى نظرة عامة على الأوضاع في ليبيا، مؤكّدًا أن «كلّ يوم يمضي وتفشل فيه الحكومة في تعبئة هذا الفراغ السياسي والأمني القائم، يملأ فيه الآخرون هذا الفراغ». وأضاف أن هذا «الفراغ السياسي قائم، ويزداد عمقًا وتصدعًا في ليبيا. والمشكلة أن زيادة هذا الفراغ مرتبطة أصلاً بفراغ أمني». وختم السنوسي حديثه بضرورة وصول القوى السياسية الليبية إلى درجة من النضج السياسي والبرامجي تخرجها من واقع الارتجال إلى حال من التخطيط الاستراتيجي.

واستهل أمين عام حزب الإصلاح اليمني عبد الوهاب الأنسي (اليمن) كلمته بقوله إن العمل الإسلامي والحركة الإسلامية في اليمن كانا مبكرين، إذ يرقى تاريخهما إلى ثورة ١٩٤٨. وتناول تجربة حزب الإصلاح اليمني في التحوّل الديمقراطي في اليمن، بدءًا من تأسيسه في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠. وقال إن الإصلاح حركة سياسية تهدف إلى إعادة حقّ

اضطّروا إليه لخوفهم من إجهاض الثورة الشعبية وفشلها. وأشار إلى أن السلطة في السودان غلب عليها الفساد والمفسدون الذين يعتقدون أن مال الدولة هو مالهم الخاص. وفي الختام أكد الترابي أن للحكم بريقاً يسيطر على العقول، لذلك فهو مجرد الإسلاميين من الاستسلام للحكم ومغرياته، ثم يمتهم على العمل بجد لإنجاح تجربتهم.

وتحدث راشد الغنوشي (تونس) في محاضرته عن أن التيار الإسلامي يتطلب تعريفاً، فهو ليس كلاً واحداً، بل هو مجموعة من المدارس والأفكار. والإسلاميون فئة من المسلمين تعتقد أن الإسلام يستطيع تنظيم النشاطات الإنسانية كلها وتغطيتها. وأشار إلى أن هناك مجموعة من الإسلاميين رفضت الديمقراطية، وجعلتها في تعارض مع الإسلام، ومع حكم الله.. وهذا تعريف بسيط وساذج للديمقراطية، يغفل طبيعتها الفلسفية، وخضوعها للشروط الثقافية لكل مجتمع. وذكر أنه لا تزال هناك أصوات تكفر الديمقراطية، وأخرى تجعلها بدعة، لكن المؤكد هو أن الطيف الأوسع من الإسلاميين مقتنع بالديمقراطية. ويرى الغنوشي أن فكرة التعددية السياسية في التنظير الإسلامي لا تزال في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والتوسيع عند المفكرين الإسلاميين. وينطبق الأمر نفسه على فكرة المساواة في المواطنة، التي يقتنع بها غالب التيار الإسلامي.

وذكر الغنوشي أن حركة النهضة استفادت من المكتسبات الحقوقية التي نالتها المرأة عبر التاريخ النضالي الطويل في تونس. وقد تأسست الحركة الديمقراطية في تونس داخل التيار العلماني، واستفادت حركة النهضة من الاحتكاك مع هذه الحركة الديمقراطية وتعلّمت منها، كما استفادت من احتكاكها في الجامعة بالتيارات المخالفة لفكرها.

وبدأ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل (فلسطين) محاضرته بمحاولة تلمّس ملامح تجربة الحركة على الساحة الفلسطينية، مميزاً بين الحالة

عن بدايات حياته، مركزاً على بيئته الأسرية وتعليمه الأول، فقال: «نشأت في أسرة رسّخت في حبّ العربية، فقد تلقّيت علوم اللغة العربية والشعر ودواوينه في المنزل، وقد أصبحت محباً للغات، وصرت شديد الحماس للغة العربية؛ لأنه في بلدنا إذا فترت العروبة تمّ غزونا بلغات أخرى، وقد هالني ضعف اللغة العربية وضعف العقل العربي لأنه إذا ضعّف العقل ضعف اللسان أيضاً. وتلقّيت في ما بعد تعليماً نظامياً اعتمد اللغة الإنكليزية». وأضاف: «بعدما أنهيت دراستي في السودان، سافرت لمتابعة الدراسة العليا في بريطانيا، وبعدها اتّجهت إلى الدراسة في فرنسا».

وعن تكوينه المعرفي قال: «استفدت كثيراً من تجربة السجن، ومن مخزون التراث في ذهني، ثم شرعت في القراءة التجديدية للإسلام، فانتقلت إلى الكتابة عن الإسلام من زاوية مُجدّدة».

وتحدث الترابي عن قضية الفصل بين الدّين والدولة، وقال إن هذا الفصل كان صريحاً وتاماً في الغرب، بينما لم يكن كذلك عند المسلمين. وقال إن الإسلام لم يدخل السودان فاتحاً بل دخله من خلال المهاجرين العرب، ودخلت الصوفية والتيجانية بصورة متأخرة، وفي تلك الفترة سادت الاعتكافية وشعائر العبادة الصوفية التي لم تهتمّ للسلطة كثيراً، وكان الاستثناء في تلك الفترة هو المهدي والسنوسي.

وعن معاركه الفكرية، قال الترابي إن من عادة الناس أن ينكروا كلّ جديد أول الأمر، لذلك أنا أقدم الجديد جرعة، جرعة، وأحياناً تكون الجرعة صادمة للناس فينكرونها. وأشار الترابي إلى أن ذلك يختلف عن الإفتاء والفتوى، لأن الفتوى تأتي ممّن له عليك سلطان.

وأكد الترابي أن التجربة الإسلامية في السودان انحرفت عن مسارها، بعد أن استبد الجيش بالحكم، وهو الأمر الذي فاجأه هو ومن معه من رواد التجربة وباعثها، ورأى اللجوء إلى الانقلاب العسكري خطأً

وفي موضوع العلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية (نموذج حماس)، شدّد مشعل على أن الممارسة الديمقراطية خلال التاريخ الإسلامي كانت قصيرة، وحدّدها بفترة الخلفاء الراشدين فقط. وبالتالي، لا بد للحركات الإسلامية من تأسيس نموذج معاصر للديمقراطية، يأخذ في الاعتبار مبادئها الرئيسة التي ترسّخت اليوم. ونصح للحركات الإسلامية بممارسة الديمقراطية في بيئتها الداخلية، مشيراً إلى تجربة حماس في هذا الجانب.

وتطرّق مشعل إلى تجربة الإسلاميين في دول المنطقة العربية، وقدّم لها بعض الملاحظات والنصائح التي تضمّنت التفريق بين موقع المعارضة وموقع الحكم، وعدم الانفراد بالحكم، وأن يتواضع صاحب الأغلبية وينحاز إلى المصلحة العامة، ويُشرك الآخرين في الحكم، والتوازن بين أولويات الداخل والهّم الوطني والقضايا الكبرى، والتّواضع في ادعاء الحقيقة وفي الوعود التي تُقدّم إلى الناس، والتسلّح بالرّقابة والمحاسبة للتخلّي بالاستقامة.

الفلسطينية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحالات العربية الأخرى، ومصنّفًا حركة حماس ضمن حركات التحرير الوطني لا ضمن الحركات الإسلامية بالمفهوم السائد، على الرغم من مرجعيتها الإسلامية. وأكد أن منهاج حماس الفكري نابع من كونها حركة مقاومة وحركة تحرير وطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. كما عرض في كلمته الظروف السياسية التي صاحبت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦، وفازت فيها حماس. وذكّر برفض المجتمع الدولي وبعض الدول العربية والإقليمية نتائج الانتخابات، وسعيها إلى عزل حماس ومحاصرتها، وهو ما أدى إلى صراعٍ دام وانقسام فلسطيني.

أمّا عن المشاركة في السلطة، فأشار مشعل إلى أن من غير الصحيح أن تشارك حماس في سلطة ترفضها (أي حماس) ولا ترى أنها تتوافق مع مبادئ الحركة. لكن قرار المشاركة جاء لأنها سلطة الأمر الواقع ولا مفرّ منها، وكان لا بد من تهيئتها كيلا تُلحق بالحركة تأثيراً سلبياً، أو كيلا تدفع بها في اتجاه آخر.

the confessional loyalties of the communities living there remain governed by their respective religious doctrines. As a result, the actions carried out by the political authorities—prompted by their respective ideological creeds—sought to punish these communities for their political paths.

Within this context, this study historically examines the raid of the Keserouan region and the expulsion of its residents on the grounds that they had fought alongside the “Franks” against their Muslim neighbors. The analysis focuses on historical events that saw the Maronite community—an economically advanced, enterprising people who used their economic power to expand and develop new agricultural lands in the area—outdo the Druze community, who dominated Mount Lebanon at the time, rapidly tipping the economic and demographic balances in their favor. This shift pushed these communities into conflict, primarily because the initial partnership between these two communities took place as a result of reciprocal economic interests; however, in doing so, they overlooked their substantial religious differences, something both sects remain conscious of until today.

The Syrian Shadow Economy

Osama Nojourn

Since 2005, Syria chose the path of adopting a social democratic market model over its previous centrally-planned economy. The new system relies on a policy of liberalization and lenience for the mechanisms of the private sector, encouraging its investment in a variety of economic activities. As a result of this transitional phase, a shadow economy has proliferated infiltrating both official and unofficial networks, due to a lack of monitoring, accountability and protection mechanisms.

Other factors contributing to the spread of the shadow economy include the failure of the previous macro economy, as well as its lack of expertise in capitalizing in investment, labor and public financing. In his analysis, the author elucidates how this emerging economic gap has contributed to the present crisis, and how this reflects the popular resentment and frustration resulting from the growth of an opportunistic select few, who have benefited from the loopholes and who were able to amass fortunes from the diverse sources available. Furthermore, the lack of transparency and monitoring is linked to their close ties and complicity with members of the government and the fact that the sources of their wealth are mainly found in the shadow economy.

migration over the last five decades. Accordingly, the author examines the factors that spur migration in the Maghreb and the extent to which migration has been structurally influenced by the transformations of the economies in the Maghreb and the host countries receiving Maghrebi migrants. The author also observes that these changes are influenced by the deep rooted solidarity typically shown by Maghrebi migrants towards their home countries, reflected in the strong ties maintained with their communities in their country of origin— regardless of the number of generations passed.

The Challenges of Sustainable Human Development in the Arab World

Tania Faour

Sustainable human development aims to increase the number of opportunities available to today's populations without compromising the rights of future generations. This study addresses the challenges of such endeavors in the Arab world in the face of social, economic, and environmental constraints that hinder development. From a social perspective, the study highlights the crux of development challenges that pertain to the empowerment of women, the development of youth, and the integration of the elderly. The Arab region in particular suffers from a disparity between the advances made by women in education and health and those made in the labor market and participation in public life. The region is also affected by a "youth bulge" that is exacerbated by increasing levels of unemployment and social exclusion. Additionally, the gradual increase of the elderly population carries a number of implied economic, social, and health challenges. In this way, the main economic challenge facing a number of developing countries is the difficulty in both reducing unemployment rates and combating poverty.

Regionally, Arab countries have the highest rates of unemployment within the developing world, partially the result of a mismatch between the number of skilled workers and the types of skills produced by the education systems and the demands of the labor market. This is clearly reflected in increased levels of income poverty and other types of multi-faceted poverty in a number of countries. From an environmental perspective, there are a number of long-term challenges to development, including climate change and food and water security. In addition to being one of the driest areas in the world, the region has also experienced significant increases in temperatures, leading to a sharp increase in the price of food.

The author concludes by claiming that there is a need to shift from traditional development planning to a more innovative model of development planning that would adopt a green economic model to support the three pillars of development. Such a model would be sensitive to the need for tailored development strategies modified for specific groups of people—mainly women, youth, and elderly—so that all sections of society may participate in and benefit from the process of development.

Mount Lebanon

Nayel Abou Chakra

This study casts doubt on the widely reported statement that "the Mount Lebanon region is a haven for minorities". Today, such a statement raises a number of questions on the demographic changes that took place in Mount Lebanon. For instance, were these changes voluntary? Were they the result of religious affiliations that were presented as alternatives to the failure of political and economic relations between the ruling authorities and local communities? Or is it down to the failure in relations between the different confessional groups? Combined, all of these factors culminated in the inability to develop a societal unit in which social justice and coexistence prevail. The history of Mount Lebanon provides little in terms of optimism for its future, particularly as

Towards a Sociology of the Demographic Question in the Cultural Discourse of Moroccan School Textbooks

Mohammed Faubar

This study presents a sociological analysis of the demographic discourse presented in the approved curriculum of a Moroccan geography textbook. With the aim of achieving educational and social aims, the curriculum was imposed following the need to instill a demographic discourse in Morocco—channeled through the employment of schools in supporting demographic, economic and social choices. Based on the premise that control of demographics is the cornerstone of development, the last two decades of the twentieth century have seen the demographic question become a fundamental policy priority in Arab countries, and particularly in Morocco.

This analysis demonstrates that Morocco's demographic discourse is based on the understanding that population expansion leads to “backwardness”, subsequently hindering development. According to the author, this standpoint fails to place the demographic question in its proper context, in which its role is that of a bridge between economic, cultural, and social factors in a manner that promotes human development. In this sense, the discourse in question has failed to achieve the main stated goal behind the need of demographics education as part of the school curriculum: the preparation of individuals towards an awareness of their roles in society with regards to child-bearing and creating a family.

Foreign Labor and Issues of Identity in the Gulf

Baqer al-Najjar

Numerous studies suggest that the large expatriate labor force in the Gulf will lead to an erosion of those states' identities. Masses of resident foreigners, in their large sizes and multiple ethnicities, in fact represent communities which remain more closely tied to their countries of origin—the Indian Subcontinent, Iran, the Philippines and the Arab states outside the Gulf—than they are to the political, social and cultural surroundings of their host countries. Expatriate communities in the Gulf today strongly retain their customs, traditions, language and cultures differentiating them from their host communities. Their attachment to their home countries is also reflected in the use of their economic investments and remittances towards their home countries.

In his analysis, al-Najjar argues that attempts to naturalize members of expatriate communities in the host countries of the Gulf Cooperation Council have not resulted in their integration, and that this is also the result of an absence of social policies. By and large, expatriate communities in the Gulf tend to mingle with people from their own ethnic community rather than with the local communities, potentially leading to the development of ethnic ghettos—be they Indian, Chinese, Persian or migrant Arab—within their host countries.

Factors behind the Changes in Maghrebi Migration

Abdelkader Latrache

There has been a leap in Maghrebi migration in the first decade of this century, following on from waves of migration witnessed in the 1950s and 1960s. The patterns of this migration, spanning over three phases, have expanded over time to take in new geographical regions and destination countries. This trend has contributed to structural transformations in the nature of the relationship between migrants and their home country, where a shift has been noticed in the role of migrants with regards to their participation in the local development of their home countries—a participation that goes beyond remittances.

This development prompted an analysis of the most notable transformations affecting Maghrebi

two major thematic strands. The first of these is policy-oriented, and is related to the authorities' official stance on demographic policies, which proved to be particularly important during the three decades following Syria's independence in 1946. The author argues that history has shaped the demographic discourse in Syria, and that changes in this discourse, in turn, are linked to the question of Syrian national identity and the attempts to ensure Syria's existence, security, and development through demographic means. The second theme presented in the paper deals with the process of development, demonstrating the interplay between the demographic reality taking shape on the ground and the official stances on demographics. Syria witnessed a positive appraisal of demographic growth (in the 1970s) and a negative one in later years.

Ultimately, the author demonstrates how an interface between the two discourses above, over the past six decades, is what defines the contemporary understanding of the ending—or stalling—of the demographic transition in Syria and how these dynamics will continue to shape Syria's demographics.

Egypt's Demographic Dividend and its Prospects

Hassan Zaki

This paper seeks to identify the period during which Egypt's demographic dividend, and the policies required in order to benefit from this window of opportunity, emerged. The significance of the study stems from its association with the January 2011 revolution, which was inspired by Egypt's youth—the product of this demographic dividend. Divided in three sections, the paper first introduces the concept of a demographic dividend giving rise to a demographic transition that could potentially bolster economic growth. The second section examines the Egyptian demographic transition and the timing of the dividend, while the third and final section reviews both the policies required to prepare the economy for the period following this demographic window and the environment needed to shift from a demographic transition to a demographic gift.

In his conclusion, the author indicates that the demographic dividend in Egypt is a temporary phenomenon expected to last no longer than 30 years. Based on the criteria provided in the paper, this dividend, in which a fertility limit will reach 2.1 births per woman, will appear between 2014 to 2021 (reaching the rate of 2.1 by 2017), 2015 to 2046 (reaching 2.1 by 2022), or, lastly, 2020 to 2050 (reaching 2.1 by 2032).

Female Migration and Development

Aicha el Taieb

Worldwide interest in migration and its inherent complexities — both legal and otherwise — is also tied to the role being played by female migrant workers in the respective social and economic development of their home countries. The increased contact and interaction of cultures that comes with migration has also generated interest.

This interaction has highlighted some aspects of the migration of Maghrebi women to Europe, with focus on its evolution and its impact on women in the fields of employment, education and development. In her analysis, the author explores the economic contribution of women to the economy of their home countries, particularly in light of new data revealing the increased numbers of Moroccan women migrants, at an annual rate of 6.6 per cent during the period from 1992 to 2002. The rise in the number of female migrants raises a number of questions about the use of their remittances and the neglect to utilize such funds in the productive sectors of the economy, spending their earnings instead on daily consumption.

ABSTRACTS

Will a Demographic Revolution Lead to a Democratic Revolution?

Youssef Courbage

What are the links that bind demographics to democracy? Writing in 1969, the British historian Lawrence Stone suggested a causal link between education and revolution. According to Stone, political disturbances arose once the level of male educational attainment reached 50 per cent of the population. Can Stone's argument, now more than four decades old, be applied to the Arab uprisings which have sprung up throughout the region since the outset of 2011?

In his analysis, Courbage draws parallels between the global phenomena of the 1960s and the developments in the Arab world during the second decade of the present century. Specifically, these include the increased levels of education in the region and the phenomenon of the Arab youth bulge. According to Courbage, these educational-demographic factors contribute to creating political instability, itself born out of a demographic-economic imbalance.

Fertility in Iraq: Trends, developments, and influential factors

Hashim Nima Fayyad

This study describes Iraq's fertility trends and changes in fertility rates brought about in the last decades, using the Demographic Transition Theory as the basis of its analysis and conclusion. To achieve this, the author examines how the social, economic, and political changes taking place in Iraq—the affliction of war and internal turmoil—inevitably influence fertility behaviors and, thus, development. The author studied the geographical distribution and emerging patterns of fertility through a comparison of fertility rates in the countryside and the cities throughout the governorates of Iraq. When possible, he attempts to determine the causes and interacting factors that lead to a difference in fertility trends, including: the size of the household, the status of women, the level of education, profession, religion, and war. Before arriving at a conclusion, the author offers a broader perspective on the evolution of fertility trends and the factors that contribute to their development, offering a number of comparisons between Arab and other developing and developed countries.

The Stalling of the Demographic Transition in Syria: Questions of Development and Identity

Mada Shureiqi

Syria has witnessed a stalling in its demographic transition, with its first features not appearing in Syria until the 1970s. In the 1980s, however, it gained momentum when the country experienced the full materialization of a demographic transition, only for it to stall in the early 1990s effectively grinding to a complete halt shortly thereafter.

Based on an analysis of the natural growth rate of population and aggregate fertility rates, this study proposes an investigation of the mechanisms shaping Syria's demographic transition along



المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية

دعوة لكتابة أوراق بحثية للمؤتمر السنوي
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

يدعو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الباحثين
والمختصين إلى كتابة أوراق بحثية للمؤتمر السنوي للعلوم
الاجتماعية والإنسانية للعام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١٣.

وقد حُدد للمؤتمر الذي يعقده المركز في آذار / مارس ٢٠١٣
في الدوحة - موضوعان، هما:

الموضوع الأول

"جدلية الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي."

الموضوع الثاني

"مسألة العدالة في الوطن العربي اليوم."

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم، وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم والبيانات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية. وهو أيضا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرفعها وتطويرها. وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضا من أن التطور غير ممكن إلا كركبي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولاً ومجتمعات، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز أيضا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يُعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصة بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثا ودراسات وتقارير، ويدير عدّة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية والإنسانية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" محورا خاصا، وأبحاثا خارج المحور، ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء مختصين.

المحور المقبل في مجلة «عمران»:

١٥ نيسان / أبريل، (ربيع ٢٠١٣)

المواطنة والاندماج الاجتماعي.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org



للعلوم الاجتماعية والإنسانية

فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قسمة اشتراك

الاسم:

العنوان البريدي:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

عدد النسخ المطلوبة:

طريقة الدفع:

تحويل بنكي

شيك لأمر المركز